بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة الحادية والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة معالي
السيد / محمد الطاهر سيالة
وزير الخارجية المفوض

أمام
الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن
التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين

المائدة المستديرة (2) بعنوان:
"معالجة دوافع الهجرة، لا سيما التحركات الكبرى للمهاجرين،
وإبراز المساهمات الإيجابية للمهاجرين"

نيويورك، 2016/9/19

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،،

بداية أود أن أشكركم على تنظيم عقد هذه المائدة المستديرة التي يكتسي موضوعها محور اهتمام المجتمع الدولي، وتوفر فرصة فريدة لتحديد استجابة مشتركة إزاء معالجة التدفقات الكبرى للمهاجرين.

على الرغم من أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة، بفضلها تكونت الحضارات ونشأت المجتمعات، إلا أنها في عصرنا هذا ومع زيادة متطلبات الحياة، أصبحت مطلباً ملحاً لدى الكثيرين سعياً وراء تحسين مستويات المعيشة وتحصيل الرزق. كما أن الهجرة إلى العالم الخارجي بهدف الاستقرار والتوطين لها أسبابها التي تجعلها تنشط أحياناً وتخمد أحياناً أخرى، إلا أن التصاعد المضطرد في الهجرة غير الشرعية جعلها تتحول من ظاهرة إلى مشكلة، خاصةً بعد أن أصبح هناك تجاراً لها يتولون تهريب البشر عبر البر والبحر، والتسلل لدخول إقليم أي دولة بطرق غير قانونية.

ترجع ظاهرة الهجرة بشكل عام لجملة من الأسباب لعل أهمها يتمثل في التالي:

أولاً: الدوافع الاقتصادية: وهي التي تدفع الأفراد للهجرة بآي شكل من الأشكال دون الاكتراث بما يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية. هرباً من الظروف الاقتصادية المتردية في بلدانهم من انتشار للفقر، وارتفاع معدلات البطالة.

ثانياً: الدوافع السياسية: كغياب الأمن والاستقرار، والاضطرابات السياسية، والتعسف والاضطهاد، وانتهاكات حقوق الإنسان ومصادرة حرياته.

ثالثاً: الدوافع الطبيعية: المتمثلة في الآثار السلبية لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي.

السيد الرئيس،،

قد تكون لظاهرة الهجرة إسهامات إيجابية سواء في دول المنشأ أو المقصد، فتحويلات المهاجرين واستثماراتهم وقيامهم بنقل خبراتهم ومعارفهم تلعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي والتنمية لتلك الدول، شريطة أن تكون تلك الهجرة هجرة قانونية نظامية وآمنة تتم عن طريق القنوات الشرعية للدول. ولكن ما يقلقنا اليوم، هو أن نجد التحركات الكبرى للمهاجرين هي تدفقات لهجرة غير شرعية، يسلكوا فيها المهاجرون طرق محفوفة بالمخاطر، ويتعرضون فيها للموت والابتزاز من قبل عصابات إجرامية تقوم بتهريبهم والاتجار بهم.

إن ليبيا باعتبارها دولة عبور تتأثر سلباً بظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة استمرار تدفق المهاجرين اللذين يدخلون البلاد بطرق غير قانونية. فقد ارتفع مؤخراً بشكل مأساوي عدد الناس، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الذين يجازفون بحياتهم، في رحلات غير آمنة، على قوارب متهالكة، عبر البحر المتوسط قاصدين أوروبا. وقد استغلت الشبكات الإجرامية المنظمة، بما في ذلك الشبكات الضالعة في التهريب والاتجار بالبشر، الحالة الأمنية في ليبيا من أجل توسيع نطاق عملياتها، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار.

إن تحديات الهجرة غير الشرعية ليست تحديات أحادية الجانب أو ثنائية، بل هي تحديات تعاني منها دول العالم، وإن اختلفت درجة الحدة بين دولة وأخرى، وبالتالي فإن مسؤولية التصدي لها لا تقع على ليبيا بمفردها، وإنما بتظافر الجهود الإقليمية والدولية معاً. وبالرغم من تعدد التحديات التي تواجه السلطات الليبية، بما في ذلك عدم الاستقرار، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والحاجة إلى تحسين الخدمات، فإنها تعمل في حدود إمكانياتها لضمان حماية حقوق هؤلاء المهاجرين ومكافحة تهريبهم. **ونشدد هنا**، على ضرورة قبول دول المصدر لمواطنيها من المهاجرين غير الشرعيين اللذين يتم إيقافهم في دول العبور.

السيد الرئيس،،

إن ظاهرة الهجرة هي ليست مسألة ظرفية، إنما هي تشكل مكوناً هيكلياً ما زالت الآليات المستخدمة غير قادرة على تدبيرها بشكل يحد من آثارها وانعكاساتها السلبية، سواء على دول المنشأ أو العبور أو المقصد. ومن هنا نسعى من خلال اجتماعنا هذا لوضع حلول للحد من هذه الظاهرة عن طريق معالجة دوافعها التي تحتاج إلى جهد دولي متظافر.

1. مساعدة الدول المعنية في النهوض اقتصادياً، وتعزيز التنمية، وإقامة المشروعات، وخلق فرص العمل أمام الشباب لمساعدتهم على التخلي عن التفكير في الهجرة. ونتطلع هنا، إلى أن نرى دوراً أكبر للبلدان المتقدمة في تقديم المساعدة الإنمائية لبلدان المنشأ، بالتنسيق والتشاور مع تلك الدول والمنظمات الإقليمية.
2. اتخاذ التدابير الكفيلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تشمل القضاء على الفقر المدقع، وانعدام المساواة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وكفالة التصدي الفعال للكوارث الطبيعية وتغير المناخ.
3. مساعدة الدول التي تشهد توترات وأزمات وعدم استقرار لإيجاد الحلول السياسية والدبلوماسية لتلك الأزمات.
4. كفالة إدماج جميع جوانب الهجرة في خطط التنمية المستدامة العالمية والإقليمية والوطنية، وفي السياسات والبرامج المتعلقة بالشؤون الإنسانية وبناء السلام وحقوق الإنسان.

في الختام، السيد الرئيس، أود أن أؤكد على موقف بلادي الداعم لكل الجهود الإقليمية والدولية الساعية للحد من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرين، واستعدادنا التام للتعاون مع أي جهد شريطة احترام مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

شكراً السيد الرئيس،،